تقرير الملتقى الدولي حول:

آثار عولمة السياسة العامة في المنطقة العربية:

- رؤى استشرافية -

يوم 20 فيفري 2025

نظّم مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بالتعاون مع فرق البحث: تحليل السياسات العامة في المنطقة المغاربية، تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على الحياة السياسية في المنطقة المغاربية، تأثير التحديات الأمنية على رسم السياسات العامة في المنطقة المغاربية، بالإضافة إلى فرقة البحث PRFU: أثر التحول نحو الرقمنة على تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي، ملتقى دولي حول: " آثار عولمة السياسة العامة في المنطقة العربية: رؤى استشرافية " وذلك يوم 20 فيفري 2025، حيث تضمن الملتقى ثلاثة (03) جلسات وعشر ورشات تراوحت بين الحضوري وعن بعد، بطريقة تقنية التحاضر المرئي عن بُعد (google meet).

تمّ افتتاح الملتقى الدولي، في "المدرج الكبير" بمقر المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بآيات من القرآن الكريم، تلاها الاستماع للنشيد الوطني، ثمّ تقدّم السيد مدير المدرسة "د. زكرياء وهبي" لإلقاء كلمته الافتتاحية حيث أكّد على الجهود التي بذلها المخبر بغية التأسيس لإشكاليات معينة من أجل بلوغ تأسيس نظري ومعرفي حول تأثيرات العولمة على السياسات العامة للدول العربية وآثارها على عملية صنعها خاصة في ظل التغيرات الدولية التي فرضت على الدول العربية انتهاج سياسات عامة معينة تتوافق والوضع الراهن، إلى جانب العديد من التحديات التي تتطلب اهتماما بالغا من طرف المجتمع الأكاديمي بغية التأسيس لمقاربات علمية في هذا الاطار. وهو ما أكّدت عليه أيضا مديرة المخبر " أ.د ابتسام أوعشرين حيث أشارت أنّ هذا الملتقى يهدف للإجابة على العديد من التساؤلات والإشكاليات، وفتح باب النقاش في المستجدات النظرية التي تعرفها كل من العولمة والسياسة العامة والسياسة العامة العالمية، وتسليط الضوء على واقع السياسة العامة في المنطقة العربية بشكل عام، وتأثير العوامل الداخلية الخارجية في عملية صنعها، بالإضافة إلى تقديم رؤى استشرافية حول آثار العولمة على السياسة العامة في المنطقة العربية.





اختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة ألقتها رئيسة الملتقى "د. حليمة موساوي" التي أكّدت بدورها على أنّ الموضوع الذي يعالجه الملتقى يكتسي أهمية علمية وعملية، كما تطرق المشاركين والمتدخلين لعدّة مقاربات، على غرار مقاربة" الثقافة السياسية"، المقاربة " القانونية المؤسساتية"، مقاربة "علاقة الدولة - المجتمع"، مقاربة "صنع القرار"، مقاربة "النخبة" وغيرها، حيث تنظر كل مقاربة للموضوع المتعلق بآثار عولمة السياسة العامة في المنطقة العربية من زاوية خاصة.

نظرا لأهمية الموضوع فقد عمل العديد من الباحثين على دراسته من زوايا مختلفة: قانونية، اجتماعية، اقتصادية، وغيرها، إلا أنّ الزاوية السياسية هي التي طغت على معالجة هذا الموضوع ضمن فعاليات هذا الملتقى الدولي.

تناولت جلسات الملتقى العديد من المواضيع المهمة بداية بحليل العلاقة بين "العولمة" و"السياسات العامة" من خلال مداخلات مختلفة، حيث شارك ضيوف من الجمعية العربية للعلوم السياسية في مناقشة هذه الإشكالية ومحاولة تفكيكها علميًا.

تضمنت الجلسة الأولى مداخلات متنوعة تم انتقاءها بعناية لتغطي بصورة شاملة على كل محاور الملتقى وتعالج إشكاليته في مداخلة الدكتور: زكرياء وهبي حول العولمة والعالمية، حيث يبرز مفهوم عقلنة العالم كإطار لإعادة النظر في مسارات التطور الحضاري، بعيدًا عن النماذج الأحادية. النموذج الصيني، على سبيل المثال، يقدم مقاربة مغايرة تستحق التأمل، حيث استطاع تحقيق نهضة اقتصادية وتكنولوجية دون أن يكون مجرد امتداد للمنظومة الغربية، بل عبر تبني منهج خاص به يجمع بين التخطيط المركزي والانفتاح التدريجي، في إفريقيا، نرى ظاهرة يمكن تسميتها بـ "Africolinisation "حيث يتم استيعاب الحداثة وفق رؤية محلية بدلًا من فرض نموذج واحد شامل. هذا يعيد إلى الأذهان النقاشات حول كتاب خيبات العولمة، التي لم تحقق وعودها بالكامل، بل عمقت الفجوات بين الدول المتقدمة والنامية، ما يجعل الموازنة الفكرية ضرورية عند التعامل مع هذه التحولات.

يرى الدكتور أن التوجه نحو نظريات غير غربية (Non-Western Theories) ليس مجرد خيار أكاديمي، بل هو جزء من إعادة تشكيل التصورات حول التنمية والنهضة الحضارية، في ظل عالم متعدد الأقطاب لم يعد فيه النموذج الغربي هو الوحيد القادر على تقديم الحلول.

وفي مداخلة الدكتور: ابراهيم تيقامونين حول حوكمة السياسات العامة بين المعيارية العالمية والخصوصيات المحلية"، يرى بأنه انطلاقا من إشكالية الحوكمة والعولمة التي تبقى اشكالية مزمنة، حيث تطرح العولمة تحديات كبرى على السياسات العامة، حيث تتأرجح بين متطلبات التطور العالمي والخصوصيات المحلية. يؤدي هذا التفاعل إلى إشكاليات في الحوكمة، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتي، مما يؤدي إلى الفشل التنموي. ما يؤدي بنا الى الإطار البراديغمي لظهور العولمة حيث تكلم على المقاربات النظرية:



✓ المقاربة الأولى لفرانسيس فوكوياما الذي يرى أن الديمقراطية الليبرالية تمثل نهاية التطور التاريخي للبشرية وظهور رجل جديد، حيث أصبحت القيم الغربية النموذج النهائي للحكم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذا الطرح الذي تم التأسيس له أكاديميا ومعرفيا، بزعم التعامل مع الرجل الجديد لكي نكون في استرخاء حضاري.

✓ أما المقاربة الثانية لصامويل هنتنغتون الذي يعارض هذا الطرح، مؤكداً أن الصراعات المستقبلية لن تكون أيديولوجية، بل حضارية، حيث ستتصادم الثقافات الكبرى.

وبهذا فان تغير العديد من المفاهيم واعتبارها جزء من العالم يوصلها إلى العولمة بمسارين أساسيين: (مسار تطوري: يفرض على الدول التكيف مع العولمة دون إمكانية مقاومتها، ومسار هيمني: تمثل العولمة فيه أداة للسيطرة، خاصة من قبل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، عولمة ليبرالية وقد تكون عولمة صينية مستقبلا، كما سلط الضوء على بعض النماذج العالمية منها:

✓ النموذج الصيني: اقتصاد منفتح لكن بسيطرة سياسية مركزية، وبالتالي حاولت التحكم في زمام الثنائية، سرعة القرار السياسي، سرعة النمو الإقتصادي، مع التحكم في الآلية السياسية حتى لا يفلت منه البعد القيمي.

✓ النموذج الإماراتي: اختار الانفتاح تقريبا الكلي في المسار الحوكمي التقني والاقتصادي

وغيره لكن من الناحية القيمية لا ندرك إلى أين يمكن أن يصل، لذا فان العولمة واقع لا يمكن تجاهله، لكن إدارتها تتطلب توازناً بين الحداثة والحفاظ على الهوية الثقافية.

أما مداخلة الدكتور: علي لراري حول نقد خطاب عقلنة السياسة العامة، الإسقاطات بنظرية دانييل كانيمان في صناعة واتخاذ القرار، يرى بأن في أي سياسة عامة، يشكل الخطاب مكونًا أساسيًا، حيث يؤثر في صياغة القرار السياسي وانتخابه. تحليل الخطاب السياسي يستدعي استشرافًا فكريًا لفهم تطورات السياسات العامة، خاصة في سياق العولمة، ويرى أن الحديث عن السياسات العامة، يرتبط الأمر غالبًا بصناعة القرار ونظرية الخيار العقلاني، التي تؤكد على أن الفاعلين السياسيين يتخذون قراراتهم وفق حسابات اقتصادية واجتماعية دقيقة، غير أن هذا المفهوم قد تطور ليشمل أبعادًا جديدة، خصوصًا في علم الاقتصاد السلوكي، الذي يدرس كيفية اتخاذ القرارات في ظل المعلومات المحدودة والانحيازات النفسية، والاقتصاد لا ينفصل عن السياسة، فحتى الخطاب الاقتصادي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي يتبع نهجًا عقلانيًا محددًا، لكنه قد لا يكون دائمًا مناسبًا لكل المجتمعات، ففي القرارات الاقتصادية يجب أن تراعي السياق المحلي، وليس فقط القواعد العالمية التي تمليها المؤسسات الدولية.



كما يرى أن العولمة ليست مجرد مسار تطوري طبيعي، بل إنها تخضع أحيانًا لمنطق "الهيمنة"، حيث تفرض الدول الكبرى مفاهيم معينة مثل "العقلانية الاقتصادية" وفق مصالحها، والدول النامية ومنها الجزائر تحتاج إلى مراجعة هذا الخطاب واستيعابه بطريقة نقدية، بدلًا من تبنيه دون تحليل، ويرى أن في السياق الدولي، هناك صراع حول المفاهيم، حيث تحاول بعض القوى الكبرى فرض نموذجها للعولمة، حيث تسيطر نخبة محددة على صياغة السياسات العالمية انطلاقا من منطلق عقلاني موجه لغرض معين، لذا من الضروري إعادة التفكير في المفاهيم السائدة والعمل على تطوير نماذج أكثر تكيّفًا مع الواقع المحلي.

وفي مداخلة الأستاذين: عبد الوهاب بوكرموش وخالد فخار تناولت المداخلة موضوع قياس العولمة من خلال مؤشرات عالمية، مع التركيز على موقع الدول العربية في التصنيفات العولمية، وذلك من خلال تحليل منهجي كوف (KOF) و كيرني (Kearney) ، اللذين يقيسان مدى انخراط الدول في العولمة عبر أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.



حيث اعتمد مؤشر (كوف) 2021 على ثلاثة أبعاد رئيسية:

✓ العولمة الاقتصادية (36%): تشمل التدفقات التجارية والاستثمارية.

✓ العولمة الاجتماعية (38%): تقيس الروابط الثقافية والتواصلية.

✓ العولمة السياسية (26%): تعكس مشاركة الدول في المنظمات والاتفاقيات الدولية.

بالمقارنة، يعتمد مؤشر كيرني على أربعة أبعاد رئيسية، تشمل التكامل الاقتصادي، التواصل التكنولوجي، التفاعل السياسي، والاتصالات الفردية، مع فروق في توزيع الأوزان. وأظهرت النتائج أن الدول العربية لم تصل إلى مستوى العولمة العالمية، حيث بلغ متوسط العولمة فيها 56.86 نقطة، وهو أقل من المتوسط العالمي (61.21 نقطة)، حيث لم تصنَّف أي دولة عربية ضمن الفئة "عالية العولمة"، بينما تم إدراج 11 دولة ضمن الفئة المتوسطة، وأخرى ضمن الفئة المنخفضة. ففي البعد الاقتصادي، تصدرت الإمارات (87 نقطة)، بينما كانت الصومال الأقل انخراطًا (29 نقطة). أما في العولمة السياسية، فقد سجلت مصر 91 نقطة، مما يعكس اندماجًا سياسيًا كبيرًا مقارنة ببقية الدول العربية.

خلصت المداخلة إلى أن التصنيفات العولمية الحالية تعكس توجهًا اقتصاديًا ليبراليًا وتعتمد على معايير غير محدثة لمواكبة التطورات التكنولوجية، ما يجعلها بحاجة إلى مراجعة شاملة. كما أن الدول العربية تواجه تفاوتًا كبيرًا في الانخراط بالعولمة، خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ما يستدعي استراتيجيات أكثر تكيفًا مع الواقع العالمي.

أما مداخلة الدكتورة: سليمة بورياح تناولت موضوع البعد المعرفي في السياسات العامة ودور الخبراء في صنع القرار، مع التركيز على الأسس المعرفية التي تقوم عليها السياسات العامة، والعوامل التي تحكم تطورها، بالإضافة إلى النماذج التي قدمها عالم الاجتماع "يورغن هابرماس" حول مساهمة الخبراء في صنع القرار.



ترى الدكتورة أن البعد المعرفي للسياسات العامة يرتكز على أربعة مرتكزات أساسية، وهي تحليل خطابات الفاعلين السياسيين لفهم طبيعة السياسات العامة من خلال دراسة نقاط الاتفاق والاختلاف، والمعرفة كجوهر السياسات العامة حيث تلعب المعرفة العلمية دورًا مركزيًا في تشكيل السياسات وتطويرها، وتأثير المعتقدات والقيم حيث لا يمكن أن يحدث تغيير في السياسات العامة دون حدوث تغيير في المعتقدات السائدة داخل المجتمع، وأخيرًا الإطار المرجعي لصنع القرار الذي يتشكل من المعايير والصور الذهنية التي تحدد كيفية تدخل الدولة في السياسات العامة.

وترى أن تطور السياسات العامة يعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي السلوك الاستراتيجي للفاعلين السياسيين حيث تؤثر المصالح والتفضيلات السياسية على القرارات المتخذة، والمنطق المؤسسي الذي يقوم على توحيد الإجراءات المؤسسية وتنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين لضمان فعالية السياسات العامة، والديناميات المعرفية والتنظيمية وهي كيفية انتقال المعرفة من الخبراء إلى صانعي القرار وتبنيها في السياسات العامة.

وترى أن عالم الاجتماع "يورغن هابرماس" قدم تصنيفًا لمساهمة الخبراء في صنع القرار، حيث يميز بين ثلاثة نماذج رئيسية: (النموذج التكنوقراطي: حيث يعتمد صانعو القرار بشكل كبير على الخبراء الذين يملكون معرفة تقنية متخصصة، مما يمنحهم سلطة تفوق سلطة السياسيين، النموذج الاستشاري: يقتصر فيه دور الخبراء على تقديم المشورة، ويبقى القرار النهائي في يد صانعي القرار السياسيين، النموذج البراغماتي (العملي): حيث لا يقتصر دور الخبراء على تقديم المشورة لصناع القرار فقط، بل يساهمون أيضًا في إثراء النقاش العام وتوعية المواطنين.

كما ترى أن المعرفة تلعب دورًا جوهريًا في تشكيل السياسات العامة، وتجاهلها يؤدي إلى قرارات غير فعالة، ومن الضروري فهم التفاعل بين الخبراء والسياسيين والمؤسسات لضمان تبني سياسات قائمة على المعرفة العلمية، كما أن تعزيز دور الخبراء في النقاش العام، وعدم حصر دورهم في تقديم استشارات مغلقة لصانعي القرار، يعد عاملاً أساسيًا في تطوير سياسات أكثر شفافية وفعالية.





وفي مداخلة الدكتورة: نجوى بوزورين ترى أن جائحة كورونا COVID-19 أدت إلى تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى إعادة ترتيب الأولويات على المستويين الوطني والداخلي، وتحول التركيز نحو قضايا الصحة العامة والاقتصادية مما أثر على مسارات التنمية والاستراتيجيات الحكومية.

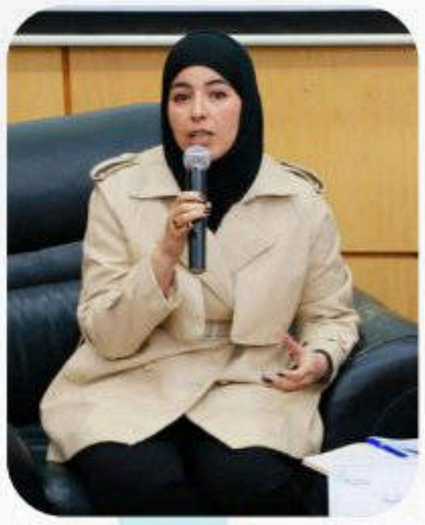

برزت فجوة توزيع اللقاحات كتحدي كبير، حيث كشفت عن عدم المساواة العالمية في الحصول على الرعاية الصحية، وواجهت البلدان المنخفضة الدخل تأخير في الحصول على اللقاحات مقارنة بالدول الغنية والمتقدمة، مما زاد من الضغط من أجل إصلاح السياسات الصحية العالمية وتعاون دولي أقوى في التعامل مع الأزمات المستقبلية.

وترى أنه فيما يتعلق بديناميكيات القوة العالمية، برزت تحولات كبيرة حيث ظهرت الصين كلاعب رئيسي على المسرح الدولي بعد الوباء، ساهم ذلك في إعادة تشكيل الديناميكيات السياسية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، كما لعب التحول الرقمي دورا حاسما في مختلف القطاعات، لا سيما في التعليم.

تميّزت الورشة الحضورية الأولى بتنوع في المداخلات المشاركة في هذه الورشة من حيث المواضيع التي تضمنتها، ففي مداخلة حول العولمة و التحول الديمقراطي في الجزائر، يرى الدكتور أن العولمة هي ظاهرة مرت بالعديد من المراحل وصولا إلى تسعينيات القرن الماضي، فهي ظاهرة في أصلها مرتبطة بابتكار التكنولوجيا في الغرب في القرن التاسع عشر، ويمكننا القول بأنها ظاهرة من الغرب أثرت في دول العالم الثالث و التي من بينها الدول العربية ومنها الجزائر، ويمكن القول بأن العولمة ساهمت في ظهور دستور 2020 الجزائري و التي كان نابعا من الحراك الشعبي، الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة، ومن خلال دراسة وتحليل الإحصائيات الدولية قدم الدكتور خلاصة عن أثر العولمة على دول العالم الثالث والذي يتمثل في الجانب السلبي فقط دون الجانب الإيجابي.

ويرى أنه من أهم تجسيدات العولمة في السياسات العامة للدول العربية نجد مجال الأمن السبيراني، كما أن العولمة كان لها أثر عكسي على المجتمع الجزائري بحيث كان لها دور كبير في التأثير على الحراك الشعبي من خلال إيصال وبث الأفكار العالمية إلى المجتمع الجزائري





وفي مداخلة أخرى تناولت موضوع الفجوة الرقمية في النظام التعليمي الجزائري ترى الدكتورة أن الفجوة الرقمية هي تفاوت اقتصادي واجتماعي فيما يتعلق بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (آي سي ت) واستخدامها، ويمكن أن تختلف العوامل المسببة للفجوة اعتمادًا على البلد والثقافة، كما يمكن أن تختلف الحلول المحتملة لتقليل الفجوة أو إغلاقها، ومع التطور المستمر للتكنولوجيا، قد تظهر أنواع جديدة من الفجوة الرقمية أو يتغير تركيزها. وبالتالي، يجب مراقبة ومعالجة هذه الفجوات بشكل مستمر لتحقيق شمولية استخدام التكنولوجيا الرقمية والتقليل من الاختلافات الرقمية بين الأفراد والمجتمعات، ومن بين الأنواع الرئيسية للفجوة الرقمية ما يلي:

1. الفجوة في الوصول (Access Gap): تشير الفجوة في الوصول إلى الاختلاف في قدرة الأفراد والمجتمعات إلى الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية والاتصالات عبر الإنترنت، ويمكن أن تكون العوامل المؤثرة في هذا النوع من الفجوة الرقمية هي توافر البنية التحتية الرقمية، مثل الشبكات اللاسلكية والاتصالات بالألياف البصرية، وتكلفة الاتصالات والأجهزة، والتدريب والمهارات الضرورية للاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية.
2. الفجوة في الاستخدام (Usage Gap): تتعلق هذه الفجوة في الاستخدام بالاختلاف في استخدام التكنولوجيا الرقمية والاستفادة منها بين الأفراد والمجتمعات. فحتى إذا كان هناك وصول إلى التكنولوجيا الرقمية، قد يعاني بعض الأفراد من قلة المهارات التقنية أو الوعي بالفوائد التي يمكن أن تقدمها التكنولوجيا الرقمية، وقد يكون السبب في ذلك نقص التدريب والتعليم المناسب أو الثقافة واللغة أو عدم الاهتمام بالاستخدام الفعال للتكنولوجيا الرقمية.
3. الفجوة في المحتوى (Content Gap): تشير الفجوة في المحتوى إلى الاختلاف في توافر وجودة المحتوى الرقمي المتاح في اللغات المختلفة والمجالات المختلفة، وقد تواجه بعض الثقافات واللغات صعوبات في الحصول على محتوى رقمي ملائم ومفيد بلغتهم الأم، مما يعيق فهم واستخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل كامل.
4. الفجوة في الفرص والمشاركة (Opportunity Gap): يتعلق هذا النوع من الفجوة الرقمية بالاختلاف في الفرص المتاحة للأفراد والمجتمعات للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والمشاركة في الاقتصاد الرقمي، قد يكون هناك عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر في قدرة الأفراد على الوصول إلى فرص العمل والتعليم والتجارة الإلكترونية والمشاركة في الابتكار التقني

في مداخلة أخرى شملت مفهوم الصراع الطبقي في الدول المتقدمة ونتائجه التي تكون في شكل محصلة صفرية، و ملخصها في هرم الطبقات الإجتماعية و المصعد الإجتماعي الذي تولد فيه طبقات موروثة منذ نشأت المجتمع و التي يرتقي من خلالها الأفراد، وفي جانب آخر جاءت مداخلة حول سياسة المشروطية الخاصة بالاتحاد الأوروبي وتجلياتها في أزمة اللاجئين السوريين والتي شكلت فيها ألمانيا الاستثناء من خلال سياسة الباب المفتوح لأمننة العلاقات وتعامل الدول الغربية الأخرى بشكل سلبي اتجاه اللاجئين السوريين، وهو ما مثل فشل الاتحاد الأوروبي في قوته الناعمة.

وفي موضوع آخر سلط الضوء على سعي الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة إلى التحديث الإلكتروني خاصة في إدارتها ووجبت الإشارة هنا إلى الفرق بين نقل التكنولوجيا واستيرادها، ومن أهم المشاريع الجزائرية في هذا المجال نجد دعم الجزائر للشركات الناشئة، من خلال الصندوق الوطني للإستثمار، وهذا يتيح الفرصة لمؤسسي الشركات المتحصلة على علامة شركة ناشئة أو مشروع مبتكر الحصول على تمويل من خلال الحصول على حصة من رأس مالها مع ترك أغلبية الحصص للأعضاء المؤسسين، ولفترة محدودة تتراوح ما بين 3 الى 7 سنوات.

والهدف الرئيسي هو تمكين حاملي المشاريع من تجسيد أفكارهم المبتكرة على أرض الواقع وتطوير شركاتهم الناشئة، من خلال استثمار تثريه شراكة ذات قيمة مضافة عالية، وتم إنشاء ASF في أكتوبر 2020، من قبل الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والشركات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية الستة التالية:(بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك (CNEP)،بنك التنمية المحلية (BDL)).

عرفت الورشة الحضورية الثانية هي الأخرى تنوعا في المداخلات من حيث مواضيعها، حيث تضمنت الجانب النظري للعولمة والسياسات العامة، حيث يرى الدكتور أن العولمة تُعبر عن ثلاث مستويات أساسية، إذ تُشكّل مجموعة من الإرسالات وفكرة تعكس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تُعتبر عبارة "Globalization means Americanization" عن قوة التأثير في العلاقات الدولية والسياسات العامة، والرجوع إليها يعني الاعتماد على مجموعة من المسارات التي تحدد المرجعيات القيمية والمعيارية لصالح القوة المهيمنة عالميًا، وفيما يخص العولمة السياسية، نجد أنها منتجة لنموذج الديمقراطية السياسية المبني على الأفكار الأمريكية، بينما بالحديث عن العولمة الاقتصادية نجد انتصار النموذج الاقتصادي الحر الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الصورة الاجتماعية والثقافية للعولمة فهي تضبط نمط الحياة الثقافي المعيشي الغربي بصورة عامة.







استنادًا إلى افتراضات منها أن العولمة تجعلنا نشعر بأننا نعيش في العالم كنقطة واحدة، كما فرضت علينا ضرورة التعاون فوق الوطني لمواجهة تحديات جديدة مثل المخدرات، حماية البيئة والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى وسائل الاتصال الحديثة التي ساهمت بشكل كبير في انتشار الثقافات والمعلومات. وقد أدّت هذه العملية إلى إنتاج مجموعة من القيم الغربية التي تؤثر على المستوى المعيشي والثقافي للدول، وأحدثت تغييرًا جذريًا في حقل العلاقات الدولية، حيث يرى الدارسون في هذا المجال أن من يملك الهيمنة على العولمة يملك أدوات الهيمنة والاحتكار على النظام الدولي، مثل الصين التي بدأت تضع مجموعة من السياسات العامة بهدف الاقتراب من عولمة أمريكا، مما يثير المخاوف من حدوث تغيير جذري في العلاقات الدولية.

ومن هنا يبرز موضوع العكسية للعولمة (diglobalization) أو الحرب ضد العولمة، التي تقوم على إلغاء الحدود وتفتيت سيادة الدول، إذ أن العولمة منذ ظهورها تسعى للسيطرة على سيادة الدول، ففي سنة 2019 مع أزمة كورونا، ظهرت نقطة تحول هامة في النظام الدولي أعادت أهمية سيادة الدول بفضل تطبيق السياسات الحمائية، مما أثبت أن الدولة قادرة على فرض سيادتها على المستوى الوطني وأصبح بناء السياسات العامة يقوم على امتلاك الدول لمواردها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وخطط تسييرها.

في مداخلة أخرى يرى الدكتور أن عملية صنع السياسة العامة في الدول العربية عملية معقدة، تتأثر بتداخل عدة عوامل داخلية وخارجية. وتشمل العوامل السياسية: (طبيعة النظام السياسي، دور الأحزاب السياسية، والمشاركة الشعبية. ففي بعض الدول، تهيمن الأنظمة السلطوية على عملية صنع القرار، مما يحدّ من دور البرلمان والمجتمع المدني)، العوامل الاقتصادية: (تؤثر السياسات الاقتصادية، مثل الاعتماد على الموارد الطبيعية والاقتصاد الريعي، على تحديد الأولويات والسياسات العامة)، العوامل الاجتماعية: (تشمل الثقافة السياسية، مستويات التعليم، والمشاركة المجتمعية في صنع القرار)، كما يرى أن الفواعل المؤثرة: تشمل الحكومات، النخب السياسية، المؤسسات الاقتصادية، الإعلام، المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية والدولية. كما تواجه مجموعة تحديات أهمها ضعف الشفافية والمساءلة، هيمنة السلطة التنفيذية على العملية السياسية، وغياب التشاركية الحقيقية

في المقابل جاءت مداخلة أخرى يرى الدكتور أن البيئة الخارجية تُشكل عاملًا رئيسيًا في رسم السياسة العامة الجزائرية، حيث تؤثر التغيرات الدولية والإقليمية على القرارات الحكومية. وأبرز المتغيرات والقضايا لخصها في:

- ✓ التقلبات الاقتصادية: يعتمد الاقتصاد الجزائري على تصدير النفط، مما يجعله عرضة لتغيرات أسعار الطاقة في الأسواق العالمية.
- ✓ التحولات الجيوسياسية: تتأثر السياسة العامة بعلاقات الجزائر مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، بالإضافة إلى تأثير التوترات الإقليمية في الساحل والصحراء الكبرى.

✓ التحديات الأمنية: تشمل الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والتي تفرض ضغوطًا على السياسة العامة في المجالين الأمني والاقتصادي.

✓ قضايا الحوكمة والتكيف: هناك حاجة متزايدة لتطوير سياسات عامة أكثر استجابة للتغيرات الخارجية، مثل تعزيز الاستثمارات غير النفطية وتحسين الحوكمة الاقتصادية.

في مداخلة أخرى تناولت العولمة وأثرها على السياسات الأمنية، ترى أن العولمة أعادت تشكيل السياسات الأمنية بشكل كبير، فهي خلقت تحديات جديدة غيرت الاتجاهات التقليدية للأمن الوطني والدولي، وتشمل على تكييف السياسات الأمنية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الجرائم الالكترونية والارهاب وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما ترى أن تركيز البلدان المتقدمة في نموها على التطور التكنولوجي لتعزيز الأمن القومي، على عكس الدول النامية فهي تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، كما أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه معضلات أمنية بسبب التوترات الجيوسياسية والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في صنع السياسات الأمنية، وكذا تعزيز الأطر التنظيمية الدولية لإدارة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.

تناولت مداخلة أخرى انعكاسات الاقتصاديات الريعية تجاه استدامة رسم السياسات العامة في البلدان العربية يرى الدكتور أن العديد من الدول العربية، خاصة دول الخليج والجزائر، تعتمد على الاقتصاد الريعي القائم على النفط، مما ينعكس سلبًا على استدامة السياسات القطاعية. وأهم الإشكاليات التي تطرحها تتمثل في: (ضعف التنويع الاقتصادي واعتماد القطاعات غير الإنتاجية على العائدات النفطية، وعدم استقرار الموارد المالية الحكومية نتيجة تقلبات أسعار النفط، وضعف الاستثمار في الابتكار والتعليم والتكنولوجيا)، أما البدائل الممكنة تكمن في: (تنويع مصادر الدخل: من خلال تطوير القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية، تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لدفع عجلة التنمية المستدامة، إصلاح السياسات الضريبية: للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، تحفيز الابتكار والبحث العلمي: لدعم اقتصاد المعرفة).

في مداخلة أخرى تطرقت في دراسة مقارنة حول تأثير العولمة على السياسات الأمنية في الجزائر والمغرب بطرق مختلفة، حيث تواجه الدولتان تحديات أمنية متزايدة بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. أبرز النقاط في الجزائر تشمل: (التركيز على الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتعزيز التعاون الأمني مع الدول الإفريقية في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومقاومة التأثيرات الخارجية على الاستقرار السياسي، خصوصًا في ظل التدخلات الأجنبية في المنطقة). أما في المغرب تشمل: (تبني سياسات أمنية متعددة الأبعاد تشمل الأمن السبيراني ومراقبة الحدود، تطوير الشراكات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة والتطرف، توظيف التكنولوجيا في تعزيز الأمن، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في المراقبة)، خلصت في الأخير إلى أن تعقيد المشهد الأمني عبر انتشار الشبكات الإرهابية، الهجرة غير النظامية، وتحديات الأمن السبيراني، هو ما دفع البلدين إلى إعادة هيكلة سياساتهما الأمنية.

ومن جانب آخر تم التطرق لمقارنة دور الذكاء الاصطناعي في صنع السياسة العامة، حيث أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي عنصرًا استراتيجيًا في صياغة السياسات العامة في الدول الخليجية، حيث تسعى كل من الإمارات والسعودية إلى استخدام التكنولوجيا في تحسين كفاءة الإدارة الحكومية. أبرز ملامح المقارنة تشمل: الإمارات العربية المتحدة: (إطلاق استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تهدف إلى جعل الدولة رائدة عالميًا في هذا المجال بحلول 2031، اعتماد الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية، مثل أنظمة المدن الذكية والتعليم الرقمي، استثمارات ضخمة في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار التكنولوجي)،أما السعودية: نجد (دمج الذكاء الاصطناعي ضمن رؤية 2030 مع التركيز على التحول الرقمي في جميع القطاعات، توظيف الذكاء الاصطناعي في قطاعات الأمن، الصحة، والاقتصاد، دعم برامج التدريب والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءات المحلية).

ونقاط التشابه بين الدولتين: تكمن في اعتماد استراتيجيات طموحة لاستغلال الذكاء الاصطناعي في صنع القرار الحكومي، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية. أما نقاط الاختلاف: تكمن في تركيز الإمارات على الريادة العالمية في الذكاء الاصطناعي، بينما تركز السعودية على تكامله مع برامج التنمية الوطنية.

تضمنت الورشة الحضورية الثالثة عدة مداخلات متنوعة، ففي جانبها النظري تطرقت إلى إشكالية التقارب في السياسات العامة في السياق الإقليمي للجزائر، تطرق الدكتور إلى مجموعة من التوضيحات بخصوص السياسات العامة والتحديات التي تواجهها، و مدى موائمة هاته السياسات العامة مع المشكلات التي وضعت لأجلها ، ومقارنة بين الحلول المشتركة بين مجموعة من الدول مثل تونس، المغرب، الجزائر، وهل يمكن لهاته الحلول نقلها في هاته البيئات مثل الجزائر، وتم التركيز على الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء، والتي هدفها التقريب ما بين السياسات العامة في الدول الافريقية ، من خلال مؤشرات التقييم واللجان المتصلة بها، وتمحورت آليات تحقيق التقارب في 5 آليات وهي(أولا: آلية الفرض والاكراه مثل مشروطية صندوق النقد الدولي، ثانيا: آلية الموائمة يظهر فيها دور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء كونها تقدم معايير فوق وطنية، ويجري العمل على الالتزام بها في دول الاتحاد الإفريقي، ثالثا: المنافسة التحفيز، رابعا: استخلاص الدروس أي الاستفادة من خلال تجارب دول أخرى، خامسا: الحل المستقل للمشاكل أي دولة تختار سياسات متشابهة بإرادتها بصفة مستقلة).





ويرى الدكتور أننا أمام نقل للأفكار والبرامج والتسميات مثل الهيئة المكلفة بالانتخابات في تونس تحمل نفس التسمية مع الجزائر (السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات) والمناظرات بين المتنافسين، وإشكالية التقارب في السياسات، ترجع إلى الاستعمار الذي تعرضت له الدول الإفريقية، و بعد الاستقلال عبر أداة المساعدات المالية الدولية، وتتحكم في صنع القرار.

يرى أيضا أن دور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء في حوكمة السياسات العامة، تعمل على تقييم السياسات العامة في مجالات معينة مثل حوكمة الشركات، الديمقراطية والحكم الراشد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحاول تقديم توصيات تتعلق بتطبيق قيم والمعايير المتوافق عليها وتمثل هاته الآلية أداة للضغط على هذه الدول في مسعى الموائمة، وتعرض هاته الآلية للنقد بسبب ضعف درجة الالتزام لمعايير الآلية في الدول الافريقية، ونقص درجة المتابعة الجدية للدول التي تلقت التقرير، كما أن التقارير التي تقدمها الآلية موجودة ولا أحد يتكلم عليها أو الاطلاع عليها، أيضا مشكلة غياب التمويل للآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء.

في مداخلة أخرى حول استراتيجيات تعزيز استقلالية السياسة العامة الجزائرية في ظل التأثيرات الجيوسياسية الخارجية، تطرقا الدكتورين إلى التعريف باستقلالية الدولة في قراراتها السياسية، عبر رسم السياسات دون الضغوط الخارجية، وتحقيق مصالحها الوطنية، والتجربة الجزائرية تمثل نموذجا لدولة سعت للحفاظ على سيادتها في اتخاذ القرار رغم التحديات الاقتصادية والضغوط السياسية التي فرضتها التوازنات الدولية.

ويتمثل هذا الاستقلال في بعدين، البعد الداخلي وهو قدرة المؤسسات الوطنية على صنع القرار وفق تحقيق المصالح الوطنية، والبعد الخارجي فيتعلق بقدرة الدولة على إقامة علاقات جيدة ودبلوماسية متوازنة مع محيطها الإقليمي و الدولي، ولا تكون ضمن التبعية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية، وتمثل الجزائر واحدة من أكبر الدول الافريقية من حيث المساحة وهذا ما يمنحها بعد استراتيجي في الشمال والجنوب، وهذا ما يضع في قلب التوازنات الدولية، وهي لاعب رئيسي في المنطقة ودورها في حل بعض النزاعات، ومكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي، والضغوطات الاقتصادية خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وتبني الجزائر للمواقف الدولية والإقليمية مثل القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية، ورفض التدخل للشؤون الداخلية للدول ورفض مسار التطبيع .

وترى أن استراتيجية تعزيز القرار السياسي، تكمن في: (تعزيز التنويع الاقتصادي، بدل الاعتماد على النفط والغاز والتوجه إلى اقتصاد خارج المحروقات، وتعزيز العلاقات الدولية المتوازنة، أي تقديم المصلحة الوطنية، والدبلوماسية المرنة، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي لمواجهة التهديدات الخارجية مثل الجريمة المنظمة والإرهاب، وتوطين القرار السياسي الداخلي، أي دعم المؤسسات مثل البرلمان، القضاء، المجتمع المدني في صنع القرار، وبناء خطاب سياسي وإعلان يعزز الوعي بأهمية السيادة الوطنية، وضرورة تحصين القرار السياسي)، في الأخير ترى أن الحديث عن القرار السياسي في الجزائر هو معركة مستمرة بين الحفاظ على السيادة الوطنية ومواجهة الضغوطات الخارجية والتحديات الجيوسياسية.

في مداخلة أخرى استعرضا الدكتورين من خلال الورقة البحثية أهمية المجتمع المدني ودوره في تعزيز الهوية الوطنية، أي كيف يمكن للعولمة أن تكون مصدرا للفرص والتحديات، وتأثيرها على فاعلية المجتمع المدني، حيث تم التطرق إلى أربعة محاور، وتم فيها تناول مجموعة من النقاط الأساسية وهي: (ضرورة الشروع في عملية إصلاح داخلي جدي وحقيقي وعملية الإصلاح تكون شاملة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية لجعلها أكثر قدرة على التكيف ومواجهة تحديات العولمة حيث أصبح المجتمع العربي عامة والجزائري خاصة يعاني من تهديدات العولمة والتهديدات ثقافية، فيجب أن تدرك السلطات والمجتمع الجزائري أهمية تعزيز الهوية الوطنية ومعرفة أخطار هاته العولمة، وتعزيز دور المجتمع المدني لمواجهة أخطار العولمة، وكذا فتح المجال الإعلامي، وترقية العلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الدستورية، وضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة لضمان الاستقلالية، وضمان الديمقراطية التشاركية للمجتمع المدني في تسيير الشأن العام، وتطوير برامج تعليمية لفهم أخطار العولمة التي تستهدف الشباب والمجتمعات المحلية)، وخلصت في الأخير بأنه يجب مواجهة العولمة بالتطور الحضاري، ولا يمكن اعتماد آلية واحدة، بل يجب تكامل الآليات، لتشكل سدا منيعا لمواجهة العولمة.

في مداخلة أخرى تحدثت عن الجذور التاريخية للعولمة وتفسير مراحلها المتعاقبة، تطرق الدكتور من خلالها إلى مجموعة من الأفكار:

- ✓ دول بعد استقلالها هل بقيت رهينة للاقتصاد والثقافة
- ✓ البيئة الدولية تعيش استقطابات دولية بين الشرق والغرب
- ✓ صعوبة الحفاظ على النسق العربي والإفريقي ضمن النظام الدولي
- ✓ من المسؤول عن رسم السياسة الجغرافية والدولية في النظام الدولي
- ✓ الجهود الدبلوماسية العربية والافريقية للحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي، ووفق النسق العربي والإفريقي.
- ✓ لا يمكن التحدث عن التنمية في ظل انعدام الأمن
- ✓ تبقى الدائرة الافريقية أحسن توجه لأنها عانت من نفس الاستعمار والامبريالية وبالتالي نفس الأهداف والتحديات
- ✓ الدول المستَعمَرة تلعب على الإثنيات ومسح الهويات.
- ✓ تعزيز الحكم الراشد في الدول الافريقية للنهوض بالقارة ومواجهة الدول الامبريالية

بالمقابل مداخلة أخرى تطرقت لاجتماعية الدولة ومستقبلها في النظام الدولي وهذا في جملة من النقاط: (دور المؤسسات الدولية في التدخل في السياسات العامة للدول، مدخل المشروطية السياسية مقابل القروض المالية، مسالة تقليص الانفاق الحكومي، مسالة الشفافية الحكومية، والتأثير على السياسات الاجتماعية للدولة مثل تقليص الانفاق على الصحة والتعليم)، كل هاته المسائل والتحديات تضرب سيادة للدول ، وتآكلها بالنماذج الناعمة كالمؤسسات المالية الاقتصادية، فالحركات الاجتماعية الداخلية بسبب الضغوطات المالية الدولية تعتبر كمؤشر لهذا التهديد، ومدخل المشروطية السياسية والاجبار على تعديلات دستورية كلها تشكل تحدي قوي للدولة في ظل هاته المسائل.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
معهد البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

في جانب آخر جاءت مداخلة حول دور الفواعل الخارجية في صنع السياسة الأمنية / الدفاعية لدول الخليج من خلال البعد الأمني والاقتصادي وتشخيص واقع السياسة العامة للدول الخليج (أعضاء مجلس التعاون الخليجي)، فهي تشترك في نفس الخصائص، نظام الحكم الملكي، نفس التهديدات الأمنية / السياسية، التحديات الاقتصادية، وتخضع دول الخليج في صياغة السياسة العامة إلى الريع، وإهمال القوى غير الرسمية، وتعتمد على الشركات الاستثمارية الأجنبية، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام بالقطاع الخاص.

ويرى الدكتور أن دول مجلس التعاون الخليجي تحاول تنسيق الرؤى في بناء سياسة عامة، وبناء مواقف إزاء القضايا الأمنية والإقليمية والدولية، وهناك تحديات سياسية وأمنية تتمثل في:(الاعتماد على النموذج الغربي والتدخل الأجنبي في صناعة السياسة العامة الأمنية والاقتصادية، وحماية النظام الملكي والسياسي القائم، والبعد الديني والايديولوجي، ومكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الأمن السبيراني)، أما الأمن الطاقوي والاقتصادي أصبح موضوع أمني نظرا للاعتماد على الفواعل الخارجية (التحالفات)، تسعى إلى تحقيق تكامل وتنسيق أمني بين دول الخليج.

تضمنت الجلسة الثانية عن بعد عدة مداخلات متنوعة بمشاركة أساتذة من خارج الجزائر وداخلها، حيث تم التطرق للجانب المفاهيمي النظري للعولمة والسياسة العامة والعلاقة بينهما، وأشار الدكتور إلى أن السياسة العامة تعبر عن الحلقة الرابطة بين الدولة و المجتمع أي التفاعل بين النظام السياسي والمواطنين، وقدم عدة تعاريف من مختلف التوجهات ومناقشتها، أبرز تأثير العولمة على السياسة العامة ويرى أنه تاريخيا كان الاهتمام الأول للسياسة العامة لمعظم الدول، منصبا على القضايا العامة المرتبطة بالشؤون العسكرية و الدبلوماسية، ونظرا للعديد من الاتفاقيات الدولية و إنشاء المنظمات الدولية تحول تركيزها إلى البعد الخارجي والعلاقات الاقتصادية، إضافة للقضايا الثقافية والفكرية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، وتعاظم دور العولمة بفعل دور الشركات متعددة الجنسيات ودور المنظمات الدولية على رأسهم منظمة الأمم المتحدة، التكتلات الاقتصادية .





في مداخلة أخرى تم التطرق إلى تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2015_2023، تم من خلالها عرض أهم السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر منذ سنة 2001 لغاية 2019 ويرى الدكتورين أن الدولة الجزائرية رصدت مبالغ كبيرة لهذه البرامج وبالرجوع للواقع نجد بأنها لم تكن بالفاعلية المرجوة، وأن صانع السياسات ركز على سياسات قطاعية معينة على حساب قطاعات أخرى، وقدما احصائيات مهمة حول السياسة العامة الاقتصادية خلال الفترة 2015-2023، وتقييم هذه الفترة، وأن السياسات الاقتصادية للجزائر تأثرت بعدة عوامل من بينها الوضع الصحي الذي شهده العالم والجزائر على وجه الخصوص كوفيد 19، بالإضافة إلى الوضع الاجتماعي السياسي لتلك الفترة، كلها عوامل أثرت في السياسات العامة الاقتصادية المتنهجة وهذا ما بينته الاحصائيات المتحصل عليها، وخلصا في الأخير إلى أن السياسات العامة الاقتصادية في الجزائر هي سياسات ظرفية، تتماشى والظروف التي تعيشها الجزائر.

وتناولت مداخلة أخرى التحديات التي تواجه السياسة العامة في العالم العربي، حيث سلطت الضوء على التحديات و العقبات التي تواجه دول الوطن العربي الثورة العلمية من بينها ثورة المعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي كما اقترح الدكتور حلول عن كيفية استغلال تلك التغيرات والمشاكل التي تواجهها السياسة العامة في الدول العربية، والتي لخصها في الفجوة التكنولوجية الهائلة : وجود صعوبة في تكيف الدول العربية مع التغيرات الدولية و الثورة التكنولوجية، التبعية السياسية و الاقتصادية : هذه الفجوة التكنولوجية وضعت الدول العربية عرضة لتأثيرات و ضغوطات خارجية في صياغة سياساتها العامة، وكذا التحديات البيئية نظرا للنقص في التخطيط البيئي، تبني ميزان الحوكمة.

ويرى أن فرص الاستفادة من العولمة تكمن في: تعزيز التعاون بين الدول العربية (تحالفات إقليمية)، والاستفادة من التقدم التكنولوجي من الدول المتقدمة، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والابتكارات، أما الحلول التي اقترحها الأستاذ هي :(تكييف السياسات العامة للدول العربية مع المتغيرات العالمية مع الحفاظ على الخصوصية الثقافية، تعزيز الشفافية والمحاسبة، بناء شركات دولية وإقليمية لإيجاد حلول للمشكلات المشركة، في الأخير يعتبر الأستاذ العولمة فرصة يمكن استثمارها لتعزيز قدرات السياسة العامة.

تطرقت الدكتورة إلى مستقبل الأمن الصحي في الجزائر على ضوء السياسات المنتهجة بعد جائحة كورونا، وهذا بإبراز العوامل المؤثرة على الأمن الصحي في الجزائر، كذلك تناولت السيناريوهات المحتملة والتحديات التي تواجه المنظومة الصحية، وترى أن العوامل المؤثرة على الأمن الصحي والمهددة له في الجزائر تكمن في: التغير المناخي، البنى التحتية، توفر اليد العاملة، توفر الأدوية، الأزمات الصحية المفاجئة (COVID-19)، وحتمية التكيف مع الأوضاع الصحية يكون ذلك عن طريق : إشراك المواطنين في الرعاية الصحية، وتركيز الاهتمام على مستخدمي الرعاية الصحية، وإعداد مهمة استراتيجية (الوكالة الوطنية للأمن الصحي)

أما بخصوص السيناريوهات المحتملة التي قدمتها الدكتورة ترى أنه هناك إثنان من السيناريوهات الأول تدهور الأمن الصحي: بسبب فشل السياسات المتبعة، امتناع المواطنين لقلة وعيهم، إضرابات الممرضين والعاملين في القطاع وفشل الوكالة الوطنية للأمن الصحي في احتواء كل ذلك، والسيناريو الثاني تحسن الوضع الصحي: تزايد وعي المواطن وحسه بالمسؤولية، تحسين قانون الأمن الصحي ونجاح الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي.

كما سلطت الضوء على أهم التحديات التي تواجه القطاع الصحي كالأمراض غير المعدية (المسبب الأول للموت)، والتغير الاجتماعي (الديمغرافي) تضاعف عدد السكان في ظل عدم وجود رعاية صحية كافية، وقدمت بهذا الخصوص اقتراحات من بينها:(الرعاية الشاملة والمساواة بين الشمال والجنوب الجزائري (تركز معظم الخدمات الصحية، الأيدي العاملة، الأدوية في الشمال!!)، الاستقلال التام لوكالة الأمن الصحي، الاستشراف ضروري لتجنب الأزمات الصحية

وفي المقابل جاءت مداخلة أخرى حول مستقبل السياسات العامة في المنطقة العربية، حيث تطرقت لتأثير التغيرات الدولية على الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول العربية بما في ذلك إشكالية التحول الديمقراطي و التوجهات المستقبلية في السياسة العربية في السياق الدولي وأدت إلى تحولات جيوسياسية كبيرة في موازين القوى، شملت: إعادة تشكيل النظام الدولي من أحادية صلبة إلى مرنة ثم الدخول في عالم متعدد الأقطاب (تراجع دول الولايات المتحدة الأمريكية و بروز قوى جديدة هي روسيا والصين)، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية و الإقليمية.

ترى أن بعد 2011 العديد من الدول العربية مرت بتحول ديمقراطي نتيجة ضغوطات داخلية وخارجية تزامنت مع التغيرات الحاصلة في ميزان النظام الدولي، وواجه هذه التحول العديد من التحديات منها تدخل القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التدخل لم يسعفها كثيرا بل أدخلها في حالة فوضى وغياب الاستقرار السياسي، وترى أيضا أن التوجهات المستقبلية في السياسة العامة العربية تكمن في (تعزيز الديمقراطية، التعاون الإقليمي (جامعة الدول العربية)،التحول نحو الاقتصاد الرقمي (اقتصاد البيانات والمعلومات)، وتقليل الاعتماد على النفط والاقتصاد الريعي و التوجه نحو الطاقات الخضراء والمتجددة).

وفي مداخلة أخرى تعرض الدكتور إلى الإحتلال الأمريكي للعراق وانعكاسه على ظهور الإرهاب فيما بعد وتأثيره على صنع السياسة العامة في العراق ويرى الدكتور أن غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003، تسببت في فوضى كبيرة و عدم استقرار سياسي حيث تفككت المؤسسات وتم حلها و تدمير كل الهياكل ومظاهر الدولة كذلك فتح الحدود، وهذا الانفلات الأمني فتح الباب للعديد من الحركات المتطرفة والإرهابية للتواجد بالعراق، وهذا أدى إلى: (تدمير الاقتصاد العراقي، انتشار الفساد وغسيل الأموال، ووضع عقوبات على البنك المركزي العراقي وغيرها) وتخصيص السياسة العامة في الجانب الأمني، وكل هذه الأمور عطلت عملية التنمية في البلاد.

من جهة أخرى ترى الدكتورة أن ظهور العولمة مس العديد من الجوانب منها الجانب الهوياتي والثقافي أحد أهم آلياتها هي تطور مواقع التواصل الاجتماعي الذي ساهم بشكل غير مسبوق في تفاعل واختلاط العديد من الثقافات، من أهم مظاهره: (الثورة الإعلامية والتقنية، سياسة إعلامية موجهة، الانتشار الواسع للغة الإنجليزية، ظهور مشكلة الأمن الثقافي والتخوف من التغير الاجتماعي، زعزعة تماسك المجتمعات العربية والإسلامية.

شملت الجلسة الثالثة عن بعد العديد من المداخلات المتنوعة بمشاركة أساتذة من خارج الجزائر وداخلها، بداية الورشة استهلت بمداخلة تضمنت المقاربة المفاهيمية والنظرية للعولمة والسياسات العامة، كما تم عرض مداخلة حول المشروطية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وإبراز تأثيرها على توجهات السياسة العامة في المنطقة العربي وهذا بالتركيز على مصر كنموذج تم اختيارها لدراستها، ويرى الدكتور أن تأثيرات المشروطية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي كانت جلية وتأثيراتها واضحة على صنع السياسة العامة لمصر وهذا ظاهر من خلال السياسات المنتهجة في مختلف المجالات.





وبالمقابل جاءت مداخلة أخرى حول العوامل الخارجية المؤثرة في صنع السياسة العامة للدولة الوطنية، ويرى الدكتور أن سيادة الدولة الوطنية مرهونة بعدم وجودها تحت أي تأثير عامل أو فاعل خارجي، ثم عرض مجموعة من العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة العامة للدولة الوطنية منها: حالة البيئة الإقليمية والدولية ومدى استقرارها، وكذلك الدور الإقليمي الذي تلعبه الدولة وانضمامها للتحالفات الدولية، بالإضافة إلى ما يعرف " بالمواطنة التأثيرية" ، وكذا المؤسسات الإقليمية والدولية كمنظمة الأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي.

بعدها تحدث عن مستقبل الدولة الوطنية في ظل تأثير هذه الفواعل الخارجية ، مبينا بأنه على الدولة أن تعمل على تجانسها الداخلي ، وأن تكون دولة مؤثرة ومانحة في المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك التفاعل الجيد والإيجابي بإقامة علاقات مع كل الفواعل والمنظمات الدولية، لينتهي في الأخير بتوصية لصانع القرار السياسي بضرورة المعرفة الجيدة للموقع الاستراتيجي للدولة وتأثيرها وفهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة العامة، ومن خلال ذلك وجب العمل على توظيف جميع الإمكانيات بعقلانية لمجابهة هذه الفواعل .

بالمقابل تحدث الباحث عن المسار التاريخي لحقوق الإنسان منذ استقلال الدولة التونسية ، بداية يوضع حقوق الإنسان في عهد نظام لحبيب بورقيبة والتي تميزت نوعا ما بانفتاح على حقوق المرأة بالمقابل التضييق على الحريات السياسية، كما لم تختلف الوضعية بعد مجيء نظام بن علي بالرغم من تبشيره بنظام ديمقراطي في بدايات الحكم ، إلى غاية ثورة الياسمين سنة 2011 وسقوط نظام بن علي حيث ظهرت مجموعة من التيارات التونسية بمختلف توجهاتها للمطالبة بحقوق الإنسان، منها من طالب بالتشبع بالقيم الغربية المنافية للقيم والعادات العربية عامة والتونسية خاصة، وظهر المجتمع المدني بعد هذه الفترة كفاعل أساسي إلى جانب الدولة، حيث جاء دستور 2014 التونسي بمكاسب كبيرة في مجال حقوق الإنسان، كما تطرق لمخاطر العولمة على قيم المجتمع التونسي وقضية تدويل الأقليات وعلاقة بعض الجمعيات بجهات خارجية معادية للسيادة الوطنية، مطالبا في الأخير بضرورة المراقبة والحد من نشاط مثل هذه الجمعيات، وكذا ضرورة قيام إعلام بديل يؤسس لقيم حقيقية للأسرة التونسية .

كما تم التطرق في مداخلة أخرى إلى دور الجيش الجزائري خلال فترة الحراك واعتبار دوره في السياسة بارزا عبر عدة محطات لبناء الدولة الجزائرية، إلى غاية مجيء نظام عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 أين أصبح الجيش يتفرغ لمهامه الدستورية وبعد قيام حراك 2019 واستقالة الرئيس بوتفليقة من الحكم، وجد الجيش نفسه مجبرا للتدخل في السياسة من أجل الحفاظ على استقرار البلاد ومرافقة هذه المرحلة الحرجة والرجوع بالبلاد للوضعية الدستورية عن طريق إجراء انتخابات رئاسية جديدة،

وأشارت الدكتورة إلى عوامل الانتقال الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 2019، والمتمثلة أساسا في : ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة رغم وضعه الصحي واستئثار قوى غير دستورية بالحكم وبمؤسسات الدولة، انتشار الفساد السياسي والمالي، هشاشة مؤسسات الدولة وفقدان الثقة بين الشعب والسلطة وكذا تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

أما موقف المؤسسة العسكرية من حراك 2019، فتميز بالغموض في البداية من خلال خطابات قائد الجيش، وبعد تزايد عدد المتظاهرين والمشاركين في الحراك، تغير موقف المؤسسة وأصبح مرافقا للحراك ومطالبه، أما عن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية خلال هذه المرحلة، فتمثل في تأمين الحراك ومرافقته دون استعمال القمع، والتحلي بالمهام الدستورية الموكلة لها وكذا رفض المرحلة الانتقالية والمطالبة بتطبيق مواد الدستور لحل الأزمة الراهنة، إضافة إلى التكفل بقضايا الفساد وحماية العدالة وأيضا مرافقة الانتخابات الرئاسية وضمان شفافيتها.

ومن جهة أخرى عالج الباحث إشكالية مدى مساهمة مختلف الفواعل في تشكيل السياسة العامة في المنطقة العربية في ظل العولمة، بإبراز الفواعل ودورها في صنع السياسة العامة بالمنطقة العربية حيث قسمها إلى فواعل داخلية رسمية تتمثل في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، الأجهزة الإدارية وكذلك فواعل غير رسمية تمثلت في المجتمع المدني وجماعة المصالح، الرأي العام، وسائل الإعلام والجيش. أما الفواعل الخارجية والتي تعاظم دورها منذ فترة التسعينات، والتي أصبحت تؤثر في المنطقة العربية طوعا أو إجبارا، تتجسد هذه الفواعل من خلال المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات.

وفي الأخير أبرز تداعيات العولمة على السياسة العامة بالمنطقة العربية، ويرى بأنه من الناحية الإيجابية أتاحت العولمة للدول العربية الاستفادة من التطور التكنولوجي والبعد الابتكاري في السياسة العامة، وكذا إدخال متغيرات جديدة كالبعد البيئي والإنساني، وأيضا سرعة الاستجابة للمشاكل المطروحة. أما الجانب السلبي للعولمة والذي طغى على السياسة العامة العربية تمثل في تبني سياسة عامة جاهزة لفواعل دولية لا تتماشى مع مصالح الدول العربية وتهدد استقرارها، بالإضافة إلى انهيار السياسات العامة لأغلب الدول العربية بمجرد توقف الدعم والمساعدات الخارجية، وأوصى بضرورة تكييف السياسات العامة للدول العربية مع النظم والأعراف والتقاليد المجتمعية، والأهداف والمصالح السيادية التي تسعى لتحقيقها، على نحو يسمح لها بالتكيف مع البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها.

وتم التطرق في موضوع آخر لتأثير للسياسة الخارجية الأمريكية على السياسة العامة التعليمية السعودية، حيث تطرق الدكتور إلى خصوصية التعليم في المملكة العربية السعودية حيث كان في السابق مستمدا من الدين الإسلامي وخدمة مصالح الأمة، كما تميزت السياسة التعليمية بعدم الاختلاط بين الذكور والإناث، بالإضافة إلى مجانية التعليم، كما أن المرجعية المجتمعية تعود إلى الدين الإسلامي والتركيز على الاتجاه السلفي الوهابي، ويرى أن الضغوط الأمريكية لإصلاح السياسة التعليمية السعودية، ظهرت من خلال التبادلات الثقافية بين البلدين وكذا تقديم الولايات المتحدة الأمريكية لمنح دراسية معتبرة للمملكة العربية السعودية، والعمل على تكوين الطلاب السعوديين وفق القيم الأمريكية من أجل تولي مناصب حساسة بالمملكة في المستقبل.

يرى أن أبرز تغيير في السياسة العامة التعليمية للمملكة العربية السعودية كان في 2015 بعد تولي ولي العهد محمد بن سلمان الحكم، هذا الأخير يحمل أفكار ورؤى تتميز بالانفتاح وتدعو لتبني قيم الغرب وانتقاد الرؤى والتوجهات المحافظة السابقة خاصة التيار السلفي الوهابي، حيث دعا محمد بن سلمان إلى الإصلاح الديني من خلال " رؤية المملكة 2030 " خاصة مجال التعليم وحقوق المرأة والتوجه نحو الترفيه.

ليخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أن المملكة العربية السعودية قد تأثرت في سياستها التعليمية بالتحولات الدولية، وغيرت من وجهة نظرها السابقة المستمدة من الدين الإسلامي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في هذا التوجه الجديد للمملكة من خلال ضغوط مباشرة وغير مباشرة وضرورة لإصلاح المنظومة التعليمية وفق القيم الغربية.

تناولت الورشة الرابعة عن بعد العديد من المداخلات تضمنت الجانب النظري للسياسة العامة والعولمة، وخصائص السياسة العامة العالمية مع التركيز على الإطار القانوني لتفاعل الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية في معالجة القضايا العابرة للحدود، مثل الأمن، الاقتصاد، والبيئة، من خلال آليات التعاون والتفاوض والتشريع الدولي، كما تم تسليط الضوء على التحديات المناخية المتزايدة، أبرزها شح المياه وارتفاع درجات الحرارة، مما يستدعي استراتيجيات تكيف مثل تحسين إدارة الموارد المائية، تعزيز الطاقة المتجددة، واعتماد سياسات بيئية مستدامة للحد من التأثيرات المناخية، وفي موضوع آخر قام الباحثين بعرض إسهامات الذكاء الاصطناعي في ترشيد السياسة العامة من خلال تحليل البيانات الضخمة، تحسين اتخاذ القرار، تعزيز الكفاءة الحكومية، وتقديم حلول استباقية لمختلف القضايا، مما يسهم في صنع سياسات أكثر دقة وفعالية.



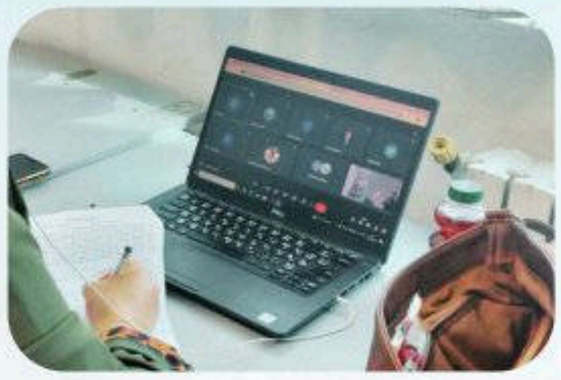

وفي موضوع أخر حول تأثير المنظمات الدولية في صنع السياسات العامة في المنطقة العربية حيث أشار الدكتور إلى أهمية الدور المؤثر لهذه المنظمات في صنع السياسات العامة بالمنطقة العربية عبر تقديم الدعم الفني والمالي، وصياغة الأطر التشريعية، وتعزيز الحوكمة، مما يسهم في تحقيق التنمية والاستقرار، و من جهة أخرى تم التطرق إلى الجانب السلبي للمنظمات الدولية وتداعياتها على صنع السياسات العامة في المنطقة العربية من خلال فرض أجندات خارجية، تقويض السيادة الوطنية، وخلق تبعية اقتصادية، مما قد يحد من الاستقلالية في رسم السياسات المحلية.

كما تم التركيز على تفاعل السياسات العامة العالمية والمحلية مع قضايا الهجرة عبر مزيج من التدابير الأمنية، والاتفاقيات الدولية، والسياسات التنموية، حيث تسعى الدول لتحقيق توازن بين حماية الحدود وضمان حقوق المهاجرين، كما تم التطرق إلى عولمة السياسة العامة وانعكاساتها على الفعالية المؤسساتية في المنطقة العربية، وتم الإشارة إلى إعادة تشكيل الفعالية المؤسساتية في المنطقة العربية عبر تعزيز المعايير الدولية، لكنها فرضت تحديات تتعلق بالاستقلالية والقدرة على تكييف السياسات مع الخصوصيات المحلية.

بالمقابل تم تناول دفع التحولات العالمية الراهنة نحو تحديث السياسات العامة في المنطقة العربية عبر تبني التقنيات الحديثة، تعزيز الحوكمة، والانخراط في الاقتصاد الرقمي، ومن جهة أخرى تم إثارة الجانب السلبي لهذه التحولات كونها ستعزز من تفاقم التبعية الاقتصادية، عدم الاستقرار السياسي، وصعوبة التكيف مع المتغيرات المتسارعة، مما يحد من فعالية السياسات العامة.

في جانب آخر في دراسة مقارنة تم تناول تقلبات سوق الطاقة العالمية وتداعياتها على سياسات الطاقة في الجزائر والسعودية، حيث تدفع السعودية نحو تنويع الاقتصاد والاستثمار في الطاقة المتجددة، بينما تواجه الجزائر تحديات أكبر بسبب اعتمادها الكبير على عائدات المحروقات، مما يستدعي إصلاحات هيكلية لتعزيز الاستدامة الطاقوية.

كما تم الإحاطة بدور الأجندات العالمية على تشكيل السياسات العامة من خلال فرض مرجعيات حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية والدولية، مما يعزز الحوكمة والشفافية، لكنه قد يثير تحديات تتعلق بالسيادة والتكيف مع الخصوصيات الثقافية والمحلية وتعزيز المركز القانوني للفرد على مستوى القانون الدولي مما يقلص من سيادة الدول.

وفي ختام الورشة تم تقديم عدة توصيات حول دور العولمة والتحولات العالمية على السياسة العالمية أين يجب أن يكون للدول العربية دور فاعل في تبني سياسات فاعلة لخدمة الشعوب العربية لتجنب سلبيات السياسات العالمية، والتنويه إلى ضرورة تأسيس مراكز (Think Tanks) تهدف إلى تحليل السياسات العامة وتقديم توصيات استراتيجية في مجالات مثل الاقتصاد، السياسة، الأمن، والتنمية، تلعب دورًا هامًا في صنع السياسات العامة عبر إعداد دراسات، تنظيم نقاشات، والتأثير على صانعي السياسات من خلال البحث العلمي والاستشارات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في معالجة القضايا العابرة للحدود عبر آليات تفاوض وتشريع أكثر فعالية، وفي الجانب البيئي

ضرورة تبني سياسات تكيف بيئية مستدامة لمواجهة التغيرات المناخية، خاصة في الدول العربية التي تعاني من شح الموارد، وتوفير آليات تمويل مبتكرة لدعم الانتقال العادل في السياسات البيئية، خاصة في الدول التي تعتمد على الوقود الأحفوري، وكذا الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحسين صنع القرار وترشيد السياسات العامة.

ركزت الورشة الخامسة عن بعد على جزئيات مهمة لإشكالية الملتقى، بداية بالتطرق لموضوع دور رقمنة في إصلاح قطاع العدالة في الجزائر حيث تم الإشارة إلى ما قدمته هذه التكنولوجيا للقطاع والتسهيلات التي أتاحتها للمواطنين لقضاء حوائجهم، بالإضافة تسليط الضوء على أهم سلبياتها، كما تم التطرق لموضوع أخر حول أثر المؤسسات البحثية في صنع السياسة العامة في الدول العربية وتم تناول دور المؤسسات البحثية في ترشيد السياسات العامة بطريقة مباشرة وغير مباشرة وإبراز أهميتها، وكذا تأثيرها على عملية تحليل السياسة العامة في الوطن العربي، وتقديم تصنيف لمراكز الأبحاث وأسباب الفجوة بين البحث العلمي وتحليل السياسات العامة في المنطقة العربية

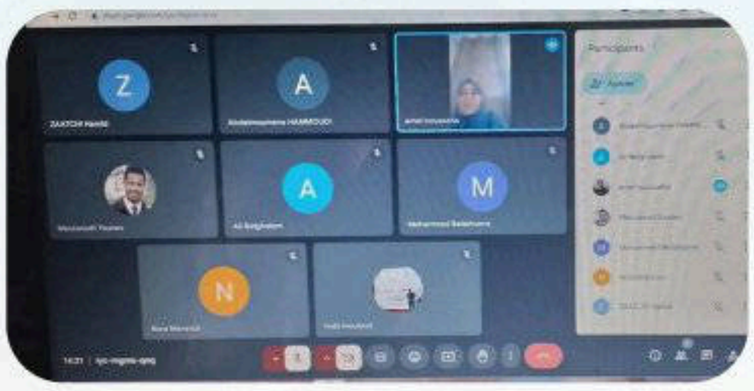

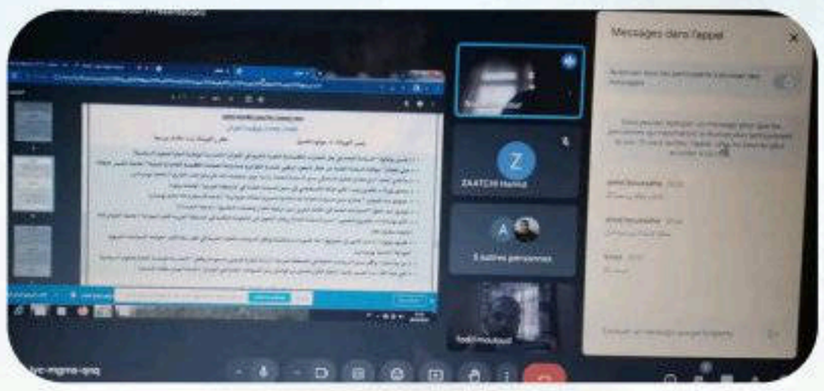

وتم معالجة موضوع السياسات العامة الأمنية في مواجهة قضايا الإرهاب، وذلك من خلال الاستراتيجيات المختلفة لمواجهة تمويل الإرهاب، والتعاون الدولي في ما يخص مواجهة الإرهاب ومساهمة الجزائر في ذلك،كما تم تسليط الضوء على كيفية توجيه وتأثر السياسات العامة في الدول العربية باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال انتقال استخدام الذكاء الاصطناعي من الدول الكبرى لدول النامية والتحديات التي تواجه تطبيقه، وإبراز جهود الدول العربية في تطبيق مجال الذكاء الاصطناعي والمخاطر السبيرانية، كما أنه وفي مداخلة أخرى تم تقديم مداخلة حول صعود استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية صنع السياسة العامة بمنطقة الخليج العربي - دراسة حالة الإمارات من خلال دراسة مدى مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في صنع السياسات العامة.

بالمقابل تم التطرق إلى موضوع استجابة السياسة العامة الصحية في الجزائر لتحولات الوبائية والديمغرافية، وهذا من خلال تطور الوضعية الوبائية والديمغرافية بالجزائر، ومعرفة مدى استجابة السياسة الصحية للانتقال الوبائي والديمغرافي والتحديات التي تواجهها وتقديم تقديم اقتراحات للنهوض بالسياسة العامة الصحية في الجزائر، وفي جانب آخر تم تناول موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال إبراز أهم الفرص المتاحة، وأهم التحديات التي تواجهها ومدى تأثر السياسة الاقتصادية للجزائر خلال سعيها للانضمام لها.

في حين عرفت الورشة السادسة عن بعد مداخلات نوعية كذلك من حيث مضمونها ومواضيعها، فقد تضمنت الإطار النظري لتحليل السياسات العامة، وكيفية صنع السياسات العامة ومحدداتها، وكذا إبراز علاقة البيئة والسياسة العامة وأبرز نموذج لدراستها "سموت وبيستان" من خلال الدور الذي تلعبه البيئة (الإكراهات الداخلية والخارجية) في تحديد مخرجات السياسات العامة، ولعل تبني نموذج "سموت وبيستان" سيمكن من تحقيق اليقظة المستمرة والتي تعني تتبع مسار السياسات العامة ومخرجاتها، وفهم احتياجات المجتمع الحقيقة، وتوفير بيانات دقيقة لرسم السياسات العامة وتجاوز معيقات البيئة الداخلية والخارجية.

كما تمت الإشارة لنماذج صنع السياسات العامة التسلسلية وما بعد تسلسلية وتم التركيز على نماذج التسلسلية في صنع السياسات العامة مثل: نموذج هارولد لاسويل، وشارل جونز وكذا توماس أندرسون، وتم توضيح بأن هذه النماذج وليدة بيئة غربية وبالتالي لا يمكن اسقاطها في الجزائر وكان التوضيح من خلال الاستعانة بمؤشرات الديمقراطية وحرية الصحافة والتي ترتفع لدى الغرب وتنخفض في الجزائر.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
معهد البحث في السياسات العامة والتحديات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

ومن جهة أخرى تم الإشارة لعلاقة السياسة العامة بالعولمة وخاصة السياسة التربوية من خلال تبني الجزائر نماذج غربية لا تتقاطع مع قيمنا، وكذا اعتمادنا مقاربات لا نستطيع تجسيدها مثل: المقاربة بالكفاءات المبنية على استخدام الأدوات الرقمية هو ما يغيب في أغلب المدارس التربوية الجزائرية، كما أن هذه المقاربة تركز على الأطر التطبيقية وهو ما يغيب في المناهج المعتمدة.

وفي جانب التحول الرقمي تم التطرق لرقمنة الجماعات الاقليمية والتحول الرقمي الذي باشرته وزارة الداخلية على مستوى البلدية والولاية وهذا عبر استحداث جملة من الآليات وهي: (المصلحة البيومترية الرقمية، مشروع البلدية الالكترونية، رقمنة المصلحة التقنية في مجال البناء)، أما بالنسبة للتحول الرقمي الذي يحدث على مستوى الشرق الأوسط تم تحديد قطر كنموذج للدراسة وتم من خلالها تسليط الضوء على الاستراتيجيات الرقمية القطرية المساهمة في رشادة السياسات العامة وهذا عبر تبنيها نموذج الحكومة الإلكترونية، والبوابة الالكترونية وهذا ما جعل قطر في المراتب الأولى في مؤشرات الشفافية.

تناولت الورشة السابعة عن بعد عدة مداخلات متنوعة من حيث موضوعاتها، ومن خلالها تم تسليط الضوء على أهم المفاهيم كمفهوم السياسة العامة، ومدى تأثر هذه الأخيرة بالعولمة، وكيف تلعب العولمة دورا كبيرا في تغيير محتوى السياسية العامة، ومدى ترابطها بالمتغيرات الدولية، ومن نتائجها تأثير العولمة على السياسة العامة من خلال محتويات والبرامج المرتكزة على القضايا العامة كحقوق الإنسان، والصحة العالمية، وحماية البيئة... إلخ، وسياسات الدول أصبحت ترتكز على البعد الخارجي، كما أنه أصبحت السياسة العامة لها توجهات عالمية من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول، وأهم الآثار المترتبة على العولمة، هو اعتماد الدولة على فواعل عالمية أخرى، كما أثرت على منهجية التقييم.

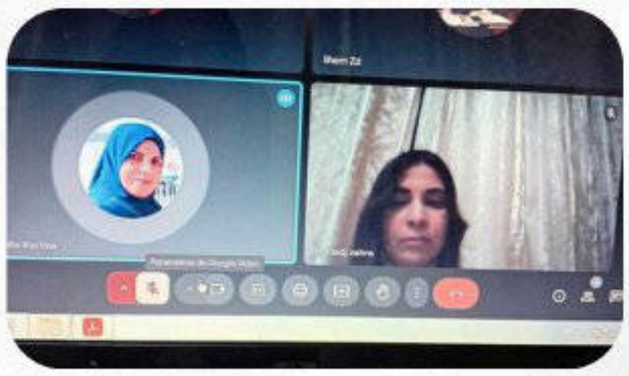

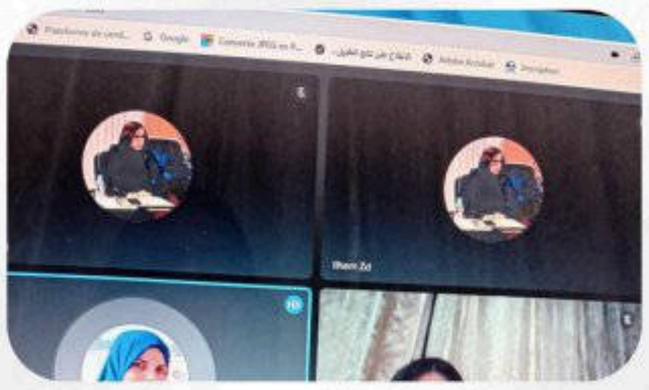

كما تم التطرق إلى تأثير البيروقراطية على السياسة العامة، حيث تجلى هذا التأثير في كينونة البيروقراطية التي أصبحت أداة للبقاء على النظم السياسية، حيث تم توضيح تأثير تضخم البيروقراطية على عملية التنمية السياسية في الدول العربية مما يؤدي إلى تهديد الديمقراطية، وتم اقتراح حلول للحد من سلطة البيروقراطية وتمثلت في: (تمكين المواطن من العمل السياسي، وتدعيم الرقابة الشعبية على مشروعات الحكومة، وتدعيم الحكومة للفكر الشعبي، وقيام المواطنين بتنظيم صفوفهم ضمن هيئات وجمعيات، ووضع شروط موضوعية للإصلاح الإداري)

وأيضا تم تسليط الضوء على أثر السياسة العامة العالمية على القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر، والدكتورة استهلتها بالحديث عن ظروف الدولة، وتم التطرق إلى أهم السياسات المطبقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وكيف أن السياسة العالمية أثرت على توجهات السياسة العامة، خاصة في مجال الاستثمار، كما تم الحديث عن الأجهزة الرقابية التي تفرضها الدولة.

وتناولت أيضا هذه الورشة أثر البعد الثقافي في تشكيل السياسة العامة في المنطقة العربية، من خلال: (تأثير الثقافة على كل الجوانب الإنسانية ومنها الحكم، وكيفية تأثير هذه العوامل في السياسة العامة، وأثر الصراعات والنزاعات والاحتجاجات على رسم السياسة العامة للوطن العربي ذاكرا بذلك الثورات العربية، وتغييب عوامل مساعدة في صنع السياسة العامة في الوطن العربي).

كما تم ذكر أهم التحديات والتي تمثلت في: (تعدد الثقافات مما يؤدي لصعوبة في رسم السياسة العامة في الوطن العربي، وتأثير الإعلام من خلال انتهاج سياسات تعبئة الجمهور، وعدم التوافق بين الأجيال، والعولمة وتأثيرها على القيم التقليدية). كما تم إدراج مجموعة من التجارب في رسم سياسة تتوازى مع القيم، أي التوفيق بين الحداثة بالقيم، كالتجربة التونسية، والتجربة السعودية، والمغربية.

وجاء في مداخلة أخرى الحديث عن أهمية مراكز الفكر في توجيه السياسة العامة، حيث تم ذكر أهم أهداف هذه المراكز، وتتجلى هذه الأهمية من خلال تقديم بحوث وتقارير وتحليل بيانات وتقديم حلول استباقية.

كما تم التطرق إلى دور المتغيرات الدولية والإقليمية على السياسة العامة للدول العربية، وتم توضيح ذلك من خلال الأزمات الحاصلة في المملكة الأردنية، حيث واجهت الأردن تحديات اقتصادية كبيرة بسبب الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية، كما تم تحليل كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية في دول الجوار، مثل الأزمة السورية والأزمة الاقتصادية في مصر، على الأردن. وتم دراسة كيفية تأثير الضغوط الدولية مثل الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) على السياسات الاقتصادية الأردنية، خاصة في مجالات مثل الدعم المالي، وإصلاحات القطاع العام، وإدارة الديون.

وتم تقديم تحليل شامل حول كيفية تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على صنع السياسة العامة في الأردن. من خلال دراسة التحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تواجه المملكة في هذا السياق، حاولت تقديم رؤى حول كيفية تكيّف الأردن مع البيئة المتغيرة في المنطقة، وكيفية تطوير استراتيجيات السياسة العامة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وفي مداخلة أخرى تم التطرق إلى مستقبل صنع السياسة العامة للدول العربية في ظل التنافس الدولي وأثر تعدد الولاءات، حيث تم استعمال أدوات استشرافية لدراسة مستقبل هذه السياسات كالسيناريوهات وتقنية دلفي، حيث تم تحديد أهم التحديات في عملية صنع السياسة العامة في الدول العربية والتي تمثلت في: ضعف مؤسسات: عدم وجود مؤسسات قوية وفعالة قادرة على صياغة سياسات مستدامة، والتبعية الخارجية بالاعتماد على المساعدات والاستثمارات الأجنبية قد يحد من استقلالية القرار السياسي، وكذا التفاوتات الاجتماعية من خلال الفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيق تحقيق سياسات شاملة.

تناولت الورشة الثامنة عن بعد عدة مداخلات متنوعة، تم تسليط الضوء من خلالها على الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة العامة والعولمة السياسية، والعلاقة الارتباطية بينهما، وكذا العوامل المتحكمة في صنع وتنفيذ السياسة العامة، والفرص التي تقدمها العولمة، والتهديدات التي تفرضها على السياسات العامة، بالإضافة مفهوم العولمة القانونية ومظاهرها.

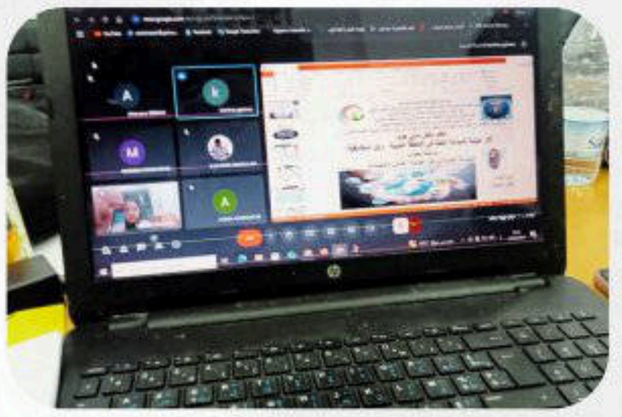

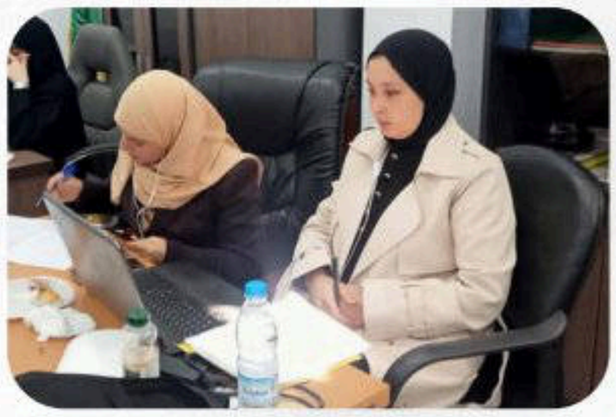

في ظل ما تضمنته الورشة من مواضيع مختلفة جاء الموضوع الموالي حول "التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول نحو الطاقة النظيفة في الجزائر-مشروع انتاج الهيدروجين الأخضر أنموذجا"، تناولت الدراسة التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر، والطاقة النظيفة في الجزائر، وأثر التوجهات العالمية على مشروع انتاج الهيدروجين الأخضر.

وموضوع آخر جاء حول "منصات التواصل الاجتماعي ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية للصفحة الرسمية للرئيس عبد المجيد تبون"، وتوصلت الدراسة إلى أنه: تنوعت الأدوات الاتصالية لشكل المحتوى التي استخدمت في الصفحة الرسمية للرئيس عبد المجيد تبون، واللغة الأكثر استخداما في صفحة الرئيس هي اللغة العربية، عدد المنشورات المتعلقة بموضوع مكافحة الفساد وتحسين وتعزيز التنمية.

كما تم تناول موضوع" تأثر السياسة العامة البيئية في الجزائر بالاتفاقيات الدولية لحماية البيئة" تم التطرق من خلاله إلى عولمة السياسة البيئية من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية لحماية البيئة ويتضمن شقين الشق الأول تناول الاتفاقيات الدولية من بينها اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية حماية البيئة البحرية و المنطقة الساحلية للبحر المتوسط واتفاقية حماية طبقة الاوزون، بينما الشق الثاني تطرق للمنظمات الدولية الحكومية المتمثلة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاتحاد الإفريقي ممثلا في المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة بالإضافة إلى إبراز معالم تأثير السياسة البيئية العالمية على السياسة العامة البيئية في الجزائر ويتضمن إصدار القوانين والتشريعات المختلفة، حيث قامت الجزائر بوضع ترسانة قانونية معتبرة فيما يخص حماية البيئة والمحافظة عليها لتحقيق

التنمية المستدامة، من خلال سياستها العامة في مجال البيئة بالإضافة الى مؤسسات حماية البيئة، حيث قامت الجزائر بإنشاء العديد من المؤسسات التي تندرج مهامها ضمن حماية البيئة مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاعتماد على الآلية الجبائية من خلال فرض الرسوم البيئية وكذلك منح التحفيزات .

من جهة أخرى تم التطرق إلى دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة في الدول العربية، وكذا الانتقالات العادلة للسياسات البيئية في الجزائر، تم التركيز على الإطار القانوني من خلال القانون 03-10 وسعي الجزائر إلى تحقيق انتقال عادل في سياساتها البيئية عبر تعزيز الطاقة المتجددة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، واعتماد استراتيجيات مستدامة، لكن تبقى تواجه تحديات تتعلق بالتمويل والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تضمنت الورشة التاسعة عن بعد عدة مداخلات بمواضيع مختلفة، عالجت أغلبها مواضيع وقضايا تأثيرات ظاهرة العولمة في السياسات العامة للدول الوطنية، والتي تم فيها تشخيص وتحليل لواقع السياسة العامة للكيانات الدولاتية في عالمنا المعاصر في ظل تأثير السياسات العامة العالمية (بعضها دراسات نظرية مفاهيمية وأخرى دراسات تحليلية نقدية اهتمت بدراسات لحالات دول عربية)، بالتركيز أكثر على كيفيات وطرق تأثير الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في إطارها في عمليات صنع السياسات العامة للدولة في مجالاتها وأبعادها-عامة- والمجال الثقافي على وجه التحديد.

خلصت مختلف المداخلات إلى نتائج رئيسية تمثلت أساسا في كون السياسات العامة العالمية تلعب أدوارا مهمة بارزة جدا في عملية صنع السياسات الوطنية للدول غير الغربية: سياسيا، قانونيا، تشريعيا، اقتصاديا، ثقافيا، إعلاميا....بفعل الفواعل الدولاتية الأكثر قوة في إطارها والفواعل غير الدولاتية على اختلاف أشكالها: (دول، منظمات دولية، الشركات متعددة الجنسيات...وغيرها من الفواعل المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر -في ذلك) والتي تنتمي كلها للنموذج الغربي الذي يقودها ويوجهها ويحكم القيم والمبادئ والقواعد والمعايير التي تتأسس عليها.





عموما يمكن اختصار أهَم المواضيع التي تناولتها وجلسات وورشات الملتقى في النقاط التالية:

- ✓ المقاربات النظرية والمفاهيمية للعولمة والسياسة العامة، وكذا السياسة العالمة.
- ✓ تقديم مفاهيم ونظريات مساعدة لتفسير العلاقة بين العولمة والسياسة العامة
- ✓ تفسير ضعف فاعلية السياسة العامة في الدول العربية من خلال التعقيد البيروقراطي.
- ✓ التعرف على التصنيفات العولمية العالمية والتي تبين لنا مكانة الدول العربية فيها، من خلال اعتماد معايير عالمية في التصنيف متعارف عليها عالميا.
- ✓ البعد المعرفي والثقافي مهم في صنع السياسة العامة في الدول العربية وتشكيلها، وبمراعاة هذا البعد في عملية صنع السياسات العامة، سيتيح إرساء سياسات فاعلة تتماشى وثقافة المجتمعات العربية.
- ✓ تسليط الضوء على أثر العولمة في التحول الديمقراطي في الجزائر.
- ✓ دراسة فعالية الحركات الاجتماعية الجديدة في التأثير على صنع السياسة العامة في المنطقة العربية
- ✓ التحدث على استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في توجيه السياسات العامة في الدول العربية، ومعرفة دور الذكاء الاصطناعي في صنع وترشيد عملية صنع السياسة العامة في المنطقة العربية والمغاربية، والمقارنة بين مختلف الدول واستخلاص النتائج.
- ✓ دراسة أثر السياسة العامة العالمية على القوانين المنظمة للاستثمار في الجزائر.
- ✓ دراسة أبعاد تأثير السياسة الخارجية في صنع السياسة العامة في الدول العربية
- ✓ مناقشة التوجهات الجديدة للسياسة العامة البيئية في المنطقة المغاربية والعربية، وتسليط الضوء على متطلبات الاستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر.

- ✓ تسليط الضوء على الفجوة الرقمية في النظام التعليمي في الجزائر.
- ✓ تقييم فعالية المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة في المنطقة العربية
- ✓ التكلم على الحركات العكسية للعولمة ومنطق بناء السياسات العامة في المنطقة العربية.
- ✓ مناقشة إشكالية التقارب في السياسات العامة في السياق الإقليمي للجزائر، بتسليط الضوء على الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء.
- ✓ إبراز استراتيجيات تعزيز استقلالية السياسة العامة الجزائرية في ظل التأثيرات الجيوسياسية الخارجية
- ✓ تسليط الضوء على مستقبل الأمن الصحي في الجزائر في ظل السياسات التي انتهجتها بعد جائحة كرونا، وكذا السياسة الصحية في ظل الانتقال الوبائي والديمغرافي في الجزائر.
- ✓ التحديات التي تواجه السياسة العامة في الدول العربية.
- ✓ تقييم السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر.
- ✓ تقديم رؤى استشرافية لمستقبل السياسة العامة في المنطقة العربية في ظل التغيرات الدولية.
- ✓ إبراز العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة العامة الأمنية بالمنطقة العربية.
- ✓ الأصول التاريخية للعولمة الثقافية، من خلال تسليط الضوء على الاستيعاب الثقافي للإمبراطورية الرومانية.
- ✓ دراسة السياسات العامة التونسية المتعلقة بحقوق الانسان التي جاءت في ظل العولمة.
- ✓ معالجة مدى فعالية دور الجيش الجزائري في إدارة المرحلة الانتقالية خلال حراك 2019، لضمان الاستقرار السياسي في الجزائر.
- ✓ التطرق لدور المنظمات الدولية وصندوق النقد الدولي في عملية صنع السياسة العامة للدول العربية بشكل عام ودولتي مصر وتونس على وجه الخصوص.
- ✓ إبراز تأثر الأجندات العالمية على تشكيل السياسات العامة في المنطقة العربية.
- ✓ النقاش حول إعادة انتاج السياسة العامة كسيرورة اجتماعية متجددة في مواجهة تحديات السياسة العالمية.
- ✓ إبراز أثر المشروطية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي على توجهات السياسة العامة في المنطقة العربية.
- ✓ علاج أثر السياسة الخارجية الأمريكية على صنع السياسة العامة التعليمية في السعودية.
- ✓ تقييم دور الرقمنة في إصلاح قطاع العدالة في الجزائر.
- ✓ إبراز التحولات العالمية وانعكاساتها على مستقبل السياسة العامة في المنطقة العربية.
- ✓ التكلم على تأثر السياسة الطاقوية في المنطقة العربية بسوق الطاقة العالمية، وتقديم مقارنة بين دولتي الجزائر والسعودية.
- ✓ تسليط الضوء على واقع صنع السياسة العامة في المنطقة العربية والمقارنة بين مختلف الدول.
- ✓ بناء تصورات مستقبلية لواقع السياسة العامة التربوية في المنطقة العربية في ظل سيادة قيم العولمة.
- ✓ دراسة صنع السياسة العامة في المنطقة العربية ورهان التحول إلى الحكومة الرقمية في قطر على وجه خاص.
- ✓ دراسة منصات التواصل الاجتماعي ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، من خلال دراسة تحليلية للصفحة الرسمية للرئيس عبد المجيد تبون.
- ✓ تقديم نماذج تفسيرية لصنع السياسة العامة الجزائرية.
- ✓ تقديم رؤى استشرافية باستخدام تقنية دلفي والسيناريوهات حول مستقبل صنع السياسة العامة للدول العربية في ظل التنافس الدولي، وتعدد الولاءات
- ✓ إبراز دور مراكز الفكر والأبحاث في توجيه وصنع السياسة العامة في المنطقة العربية.
- ✓ تأثير الديمقراطية التشاركية على عملية صنع السياسة العامة في الجزائر في ظل العولمة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات الأمنية والتنموية في بلدان المغرب العربي

- ✓ تأثر السياسة العامة البيئية في الجزائر بالاتفاقيات الدولية لحماية البيئة.
- ✓ إبراز التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول نحو الطاقة النظيفة في الجزائر، بالتطبيق على مشروع انتاج الهيدروجين الأخضر.
- ✓ المقاربة النخبوية لصنع السياسة العامة في الوطن العربي.

وفي ختام الملتقى تمّت قراءة التوصيات من قبل رئيسة الملتقى الدكتورة أسماء صالحي وتمثلت فيما يلي:

1. ضرورة بناء سياسات عامة وطنية وإقليمية لا تتفاعل مع قضايا الحوكمة بمنطق التكيف مع الخصوصيات الوطنية لتفادي المسارات الفتاكة للعولمة.
2. ضرورة تعزيز دور الخبراء و مراكز البحث و المؤسسات الاستشارية في صنع السياسات العامة في المنطقة العربية الى جانب الفواعل البيروقراطية والمجتمع المدني .
3. العمل على إيجاد حلول تطبيقية لمختلف التحديات التي تفرزها العولمة الاقتصادية بما فيها تنوع مصادر الدخل القومي وتحسين مناخ الاستثمار بما يكفل خفض الاعتماد على العلاقات الاقتصادية الخاضعة للتبعية.
4. ضرورة تعزيز الثقافة السياسية لدى المواطن في كل المراحل التعليمية لإنشاء جيل وهذا بتفعيل التنشئة الاجتماعية.
5. ضرورة اعتماد الدراسات الاستشرافية لدى صانع السياسات العامة بغية التنبؤ بالتحولات التي قد تحدثها العولمة وبالتالي من آثارها وانعكاساتها السياسية.



